صراع مغاربي على الاسلام الصوفي واسلام الجالية في فرنسا

منتصر حمادة*

■ اذا كانت هناك علاقة ولو غير مباشرة بين تنظيم الجزائر ملتقى دولي حول الطريقة التيجانية (تم ذلك من 23 الى 25 تشرين الثاني (نوفمبر) المنصرم) وبين اشراف المغرب على تأسيس أول معهد للدراسات الانسانية في ليل بشمال فرنسا ومعترف به من طرف السلطات الفرنسية (في نفس الذي اختتم فيه مؤتمر التيجانية)، فلن تخرج عن قاعدة المجابهات السياسية القائمة بين الجارتين، والتي ان كانت تتخذ سمات سياسية أو استخباراتية أو أمنية في الغالب، فانها كانت مُغَلَّفة بطابع ديني صرف هذه المرة.

ولنبدأ بالملتقى الجزائري الذي كان مصيره التجاهل المغربي شبه التام في البدء، وتَجَسَّدَ ذلك عمليا عبر غياب التمثيلية المغربية في المؤتمر، بالرغم من اسقاط الجزائريين حضور الوفد الصحراوي من قائمة المدعوين من أجل تفادي ازعاج المدعوين المغاربة، وعندما سُئِلَ وزير الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري أبو عبد الله غلام الله عن خلفيات غياب الوفد المغربي، صَرَّحَ بالحرف: «نحن نحكم على ظواهر الأمور.. والوفد المغربي أبلغني اعتذاراته بسبب تزامن الملتقى مع عمل مهم لهم خارج البلاد».

بالفعل، كانت مهام لوفود وزارية خارج المغرب في تلك الفترة، دون أن يكون هناك وفد واحد من وفود الوزارة في حفل تأسيس معهد ابن سينا في فرنسا الذي اعتبر انتصارا مغربيا أمام الجزائر في حرب طويلة امتدت لسنوات، دارت حول الفوز بتأسيس أول معهد اسلامي للدراسات الانسانية.

والمفارقة أن غياب الوفد المغربي عن لقاء فرنسا، مرده خلاف مغربي/مغربي وليس بين المغرب والجزائر سوف نتطرق اليه لاحقا.

تسييس التصوف ضدا على الجهاديين

انه احد شعارات المرحلة في ما أصبح يصطلح عليه بـ«الحرب على الارهاب».

فالمغرب، منخرط بشكل أو بآخر في هذه الجبهة بالذات، وبوتيرة تفوق انخراط باقي الدول العربية والاسلامية في الشق الخاص بتوظيف التصوف في هذه الحرب الكونية المفتوحة بين الادارة الأمريكية والحركات الاسلامية الجهادية، حتى أن الاسم الذي عَوَّضَ محمد العبادي على رأس مديرية الأوقاف والشؤون الاسلامية ـ نتحدث هنا عن المنصب الثاني في الوزارة من حيث الأهمية ـ هو أحمد قسطاس والمنتمي هو الآخر الى الزاوية القادرية البودشيشية. (تبقى السينغال باعتبارها «دولة تيجانية» بامتياز، دولة اسلامية «منافسة» للمغرب في مجال توظيف التصوف، وقد تجلى ذلك في حربها ضد جماعة سلفية تُدعَى «عباد الرحمن»، حيث استعانت داكار بزعماء التيجانية لجمع التأييد الشعبي ضد التوجهات المتشددة للجماعة) بالنسبة للجزائر، هناك اجماع من لدن المراقبين على ان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استعان منذ صعوده الى «سدة الحكم» بتيار «السلفية العلمية» من جهة (على غرار ما هو قائم اليوم في المغرب أيضا) وبالتيار الصوفي في حربه ضد الجهاديين، سواء تعلق الأمر بـ«الجماعة الاسلامية المسلحة» أو «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» التي تتخذ من الصحراء الكبرى منطقة استراتيجية لنشاطاتها.

تنظيم الملتقى يندرج اذن ضمن سياقات عدة، منها سياق الحرب على الجهاديين، ومنها أيضا منافسة المغرب على احتكار النطق باسم الزاوية التيجانية، وهناك سياق ثالث لم يحظ بكثير من الاهتمام، ومرده اشاعات روجت أثناء المؤتمر ومفادها أن بوتفليقة يتحدر من أصول تيجانية (يرى أحد الكتاب أن اهتمام الجزائر بورقة الزاوية التيجانية «يعود الى هرم السلطة الممثل في رئيس الجمهورية الذي لا يمكنه أن يزور ولاية الأغواط ـ أكثر من 4 زيارات في عهدة ونصف ـ من دون أن يتجه صوب المزار الشريف لأصحاب الطريقة ويلتقي بشيخ الطريقة، ولا أدل على أن للسلطة مصلحة في تقربها من الطرق الصوفية. حفظ للبقاء والمراعاة الدائمة لكل ما يمكن أن يحرك نشاط الطريقة، مع التزام ضمني بحماية الكرسي بصورة الارادة الالهية والفتوى الدينية وتزكية من الشيخ تسهم في كسب أكبر وقت في الحكم وتغييب أكثر للمشروع الاسلامي الحضاري الهادف لنهضة الأمة». انظر: عبد القادر سعيد. الطريقة التيجانية: الورد، النفوذ والحكم. مقال مؤرخ في 1427/7/7 الموافق لـ2006/11/26).

احتكار النطق باسم الزاوية التيجانية

اعلان الجزائر عن تنظيم الملتقى كان شرارة اندلاع حرب تصريحات بين الجزائر والمغرب، تصب في التلويح بأحقية احتضان الطريقة وأتباعها. وهكذا أشار غلام الله (وزير الأوقاف والشؤون الدينية الجزائري) الى أن «الجزائر ترغب في اعادة تأهيل الزوايا والطرق الدينية بغرض الدفاع عن الهوية الجزائرية»، في احالة الى الشق الديني الخاص بالحرب على تنظيم «القاعدة» وأتباعه في المنطقة، أما رئيس الحكومة الجزائرية عبد العزيز بلخادم فقد صرح بأن «جزائرية الطريقة التيجانية التي يبلغ عدد أتباعها أزيد من 350 مليون نسمة في العالم لا تحتاج الى الاعتراف»، دون اغفال معطى ميداني بعيد عن المقصود بتصريحات الجارين، يشير الى أن الجزائر تضم هي الأخرى مجموعة من الطرق الصوفية، كالقادرية والرحمانية والهبرية، وفي الشق الخاص بالزاوية/الطريقة التيجانية، نجد أنها تضم أضرحة أبناء وأحفاد مؤسس الطريقة، وتحديدا بمدينة عين ماضي بالأغواط، والأهم من ذلك أن الزاوية التيجانية توجد في عين ماضي حيث يزورها منتسبو الطريقة من كل أصقاع العالم.

صدر الرد المغربي على لسان أحمد يسف، رجل القصر في وزارتي المدغري والتوفيق، ورئيس المجلس العلمي الأعلى، عندما أكد في أول رد على مؤسسة الاسلام الرسمي بأن تنظيم الجزائر للملتقى اياه «يندرج في اطار موقفها من قضية وحدتنا الترابية». وهناك معطيات ميدانية تخدم الموقف المغربي من قبيل أن المغرب تعود على تنظيم مؤتمر سنوي للطريقة، وكون مدينة فاس تضم ضريح أحمد التيجاني، مؤسس الطريقة دون سواه.

الحضور الكبير للوفد السينغالي استفز المسؤولين المغاربة، فقد حضرت 31 شخصية مما يفوق 100 مدعو للملتقى، وذلك بالنظر الى ثقل النفوذ الكبير الذي تحظى به الطريقة في العالم، ومعلوم أن السنغال لديها كلمة مسموعة ونافذة لدى التيجانيين في كل العالم وليس في افريقيا فحسب، ومن هذه الخلفية نقرأ توظيف المسؤولين في البلدين لما صدر عن ممثلي الوفد السنغالي في الملتقى.

فوسائل الاعلام الجزائرية تعمدت الترويج لتصريحات رئيس المركز الاسلامي السنغالي والرئيس الموجه للطريقة التيجانية في السنغال المرشد أحمد غيان شيام، وجاء فيها أن مشاركته كعضو في الوفد تهدف الى «توطيد العلاقات بين المسلمين في كل مكان بصفة عامة وبين السنغال والجزائر بصفة خاصة»، مؤكدا أن عدد أتباع الطريقة التيجانية في بلده السنغال لا يقل عن ستة ملايين تيجاني من مجموع 10 ملايين مواطن سنغالي، في حين روجت وسائل الاعلام المغربية الى ما صدر عن نفس المسؤول للمفارقة، والذي أشار الى أن «المشاركة السنغالية تندرج في اطار الجانب الروحي فقط»، و«أنه لا ينبغي فهمها على أنها ضمانة سياسية». (زار الملك محمد السادس السينغال في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006، وحسب ما جاء في جريدة «الشروق» الجزائرية عشية افتتاح الملتقى، فقد كان من بين أهداف الزيارة الملكية «ثني الوفد السنغالي عن المشاركة في ملتقى الأغواط بالجزائر») غابت مالي عن الملتقى الجزائري، بل واتخذت منابرها الاعلامية مواقف نقدية من المبادرة الجزائرية، وليس صدفة أن تروج وكالة المغرب العربي للأنباء (وكالة الأنباء الرسمية بالمغرب) بعضا من هذه المواقف، ولكن في المقابل حضرت 100 شخصية ممثلة لثلاثين دولة منتسبة للطريقة وقدموا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر وسورية وليبيا وتونس والسودان والسنغال وغامبيا وكولومبيا، ولا توجد معطيات دقيقة عن حضور الوفد الليبي في الملتقى، ما بين تأكيد الأجهزة الجزائرية ونفي نظيرتها المغربية.

صراع مغربي داخلي حول «اسلام فرنسا»

بحضور ممثلين عن الحكومة الفرنسية وحكومة اقليم الشمال وبلدية ليل، اضافة الى أعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر الاسلامي الأوروبي، وممثلي الجمعيات والمراكز الاسلامية في فرنسا، افتتح يوم 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006، (يوم اختتام أشغال الملتقى الجزائري حول الطريقة التيجانية) «معهد ابن سينا للدراسات الانسانية» في فرنسا.

معهد ابن سينا هذا هو الأول من نوعه في أوروبا كونه مُعترفا به رسميا من الحكومة كمؤسسة تعليمية ويستند للبرنامج التعليمي الأوروبي، ويخضع لنظام التدريس الأوروبي الذي يقوم على ثلاث مراحل، (اجازة، ماجستير، دكتوراه)، ويُعْنَى بشكل خاص بتأهيل الأئمة والمرشدين، بما يتناسب مع أوضاع الأقليات المسلمة في أوروبا، ومن المفترض أن يغطي احتياجات المسلمين والمهتمين بالاسلام على نطاق المنطقة الناطقة بالفرنسية، وأن ـ بيت القصيد وراء التأسيس ـ يُمَهِّد لافتتاح معاهد مشابهة في الدول الأوروبية الأخرى بالتعاون مع حكومات الدول والاتحاد الأوروبي.

الوصول الى بيت القصيد هذا يفسر الصراع السياسي الكبير القائم منذ سنوات بين الرباط والجزائر، والذي انتهى بظفر المغرب بصفقة الاشراف على «افتتاح معاهد مشابهة في الدول الأوروبية الأخرى بالتعاون مع حكومات الدول والاتحاد الأوروبي»، ما دامت انتماءات أعضاء هيئة التدريس أو اللجنة الاستشارية بالمعهد تضم مشارب مذهبية وفكرية متعددة (نجد في لائحة الأساتذة الزائرين كلا من طه عبد الرحمن وعبد الكبير العلوي المدغري من المغرب ـ عبد الكبير العلوي هذا هو وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية المغربي السابق ـ وعمار الطالبي ومحمد أركون من الجزائر وبرهان غليون من لبنان ومحمد المستيري (عضو سابق في حركة «النهضة» التونسية) وفوزية العشماوي من مصر والأستاذة بجنيف، وبالنسبة للأسماء الغربية، وجلها من فرنسا، نجد على الخصوص بول بالطا وأوليفيه روا وفرانسوا بورغا وبيير جوكس وبرونو ايتيان..).

على أن جانبا آخر من الصراع، كشفت عنه اللقاءات التي سبقت الاعلان عن تأسيس المعهد، والصراع مغربي داخل هذه المرة.

فاذا كان غياب الجامعات الجزائرية ضمن لائحة الجامعات التي أبرمت اتفاقية تعاون مع المعهد لا يثير الكثير من التساؤل، فان الأمر مختلف بالكلية مع غياب أية مؤسسة جامعية مغربية، لاعتبارين اثنين على الأقل:

ـ يرتبط الأول بالحضور الوازن لجامعات اسلامية وغربية (هناك مؤسسة الأزهر بمصر وجامعة الزيتونة من تونس والجامعة الاسلامية بداكار والجامعة الاسلامية للدعوة ليبيا اضافة الى منظمة «الاسيسكو» وأكاديمية الفقه الاسلامي ومعاهد من الأردن واليمن.. هذا عن الشق العربي، وبالنسبة للجامعات الغربية، فهناك جامعات من لندن (أوكسفورد) والنمسا واسبانيا وهولندا...

ـ ويتعلق الاعتبار الثاني بعلاقات مؤسس المعهد محمد بشاري (الأمين العام «للمؤتمر الاسلامي الأوروبي» ورئيس «الفدرالية العامة لمسلمي فرنسا»)، فهو مقرب من دوائر الحكم بالمغرب، ما دام يمثل المغرب في «المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية» (في مواجهة دليل أبو بكر الذي يمثل الجزائر في المجلس وفؤاد العلوي أمين عام «اتحاد المنظمات الاسلامية الفرنسية» الذي يمثل من يُصطلَحُ عليهم بـ«اسلاميي فرنسا»، من منطلق انتمائهم للتنظيم العالمي للاخوان المسلمين).

لم يشفع انتماء مؤسس المعهد للمغرب من أجل أن يحظى حدث الافتتاح بحضور ممثلين عن وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، لأن الوزارة الوصية على الشأن الديني في المغرب كانت طرفا في الصراع حول الانضمام الى «المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية»، وقد امتدت تداعيات الصراع الى المحاكم الفرنسية، والتي انتصرت في نهاية المطاف لرجالات عبد الكبير العلوي المدغري (الوزير السابق) على حساب رجالات أحمد التوفيق (وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية المغربي الحالي)، والطريف أن الصراع المغربي/المغربي ساهمت فيه أطراف جزائرية.

وما بين الصراع المغربي ـ الجزائري حول احتكار النطق باسم الزاوية التيجانية، والصراع المغربي ـ الجزائري حول احتكار النطق باسم الاسلام الفرنسي، يتبين للمتتبعين أن هناك جولات قادمة في الطريق، ويتعلق بعضها بالمشهد الاسلامي في فرنسا، والبعض الآخر بواقع «الاسلام الرسمي» في عقر المغرب والجزائر على حد سواء.

* كاتب من المغرب

حركة ارتداد أو تدين من دون دين؟

خليل قانصو*

■ تصدرت صورة تُظهر الرئيس الامريكي في البيت الأبيض، جالسا الى جانب رجل دين عراقي، الصفحة الأولى من جريدة «القدس العربي»، عدد 5 كانون الأول (ديسمبر) الجاري. كما أن بعض وسائل الاعلام المرئية عرضت لقطات من لقاء الرجلين بينما كان الزائر يقرأ أمام مضيفه خطابا باللغة العربية.. وفي مناسبة سابقة، رأى المشاهدون على الشاشة الصغيرة تحقيقا مصورا، يبدو فيه زائر البيت الأبيض نفسه، وكان آنذاك في بلد مجاور، يستعرض رجالا يلبسون الزي العسكري ويحملون السلاح.. وبعد احتلال العراق، كان المعممون الذين يعينهم الحاكم الامريكي في مختلف المجالس التي كان يستعين بها، يعانقونه أمام عدسات الصحافيين. هذه الأمور حدثت كلها فعلا، رغم صعوبة قبولها في المخيلة العربية ورغم عدم قدرة الوعي العربي على ادراكها.

كيف يستطيع العقل الذي تغلبت عليه عصبية القبائل وأغرقته حروبها في بحار من الدماء، فهم هذه الصُوَرَ؟ وأي أداة تمكنه من استشراف وجهة الخلاص، أو بأي منظار يتوجب عليه فحصها لتظهر مبرراتها ودلالاتها؟ وبما أن العروبة كاطار اجتماعي وثقافي طبيعي وضروري تتكامل فيه قدرات شعوب المنطقة العربية، تضامنا وتعاونا، لم تعد مرجعا، حسب العرف القبلي، لتقييم الفعل في الشأن العام، فلا مناص اذن من الاحتكام الى المصطلحات التي يستخدمها لتنميط العرب، «أصدقاؤهم» و«أعداؤهم»، وقد صار التمييز بين هؤلاء وأولئك أمرا عسيرا.

من هذه المصطلحات، التدين: وهنا لا بد من الاشارة، منعا لأي غموض أو لُبس، الى أن ما يلي موضوعه الحصري هو المتدين، وليس الدين، بمعنى أن المتدين هو انسان يعبر في مواقفه ومن خلال تصرفاته، عن سيرورة فردية، تتطور وتتواصل طيلة حياته. وهنا يدخل العامل الذاتي، اضافة الى الحركية الدائمة توقا الى الارتقاء والى الاقتراب... ينجم عن ذلك اختلاف المتدين عن المتدين الآخر، واستحالة تحديد طبقة أو فئة من المتدينين، بسبب صعوبة ايجاد المعايير أو المقاييس لتعيين حالة قائمة ودائمة من التدين. ولكن أيا كانت درجة «الاختمار الديني» في نفسه، وأيا كان الدين الذي يستنير بهديه، ويتهذب بتعاليمه لا يصدق المؤمن ولا يستقيم ايمانه ما لم تقترن عباداته بالعمل الصالح في خدمة الغير، رفعا للظلم وصونا للحق وانتصارا للعدل.

وفي هذا السياق، لا بد من الاعتراف، بأن هذه المقاربة للتدين، بما هو صيرورة مستمرة لا نهاية لها، تُسْقط ضمنيا، في الحقل الديني على الأقل، كل امتياز ناتج عن إرث أو عن نسل أو عن عرق. ليست الفضيلة ارثا، وليست التقوى سمة جنينية. كما أن هذه المقاربة، اذا ثبت صوابها، تضع دور رجل الدين في اطار التدين، وتنقض ازدواجية في الفهم تضفي أحيانا على هذا الدور رسالة الهية لم يحملها الا الأنبياء. واستطرادا فان حكومة النبي العربي في المدينة هي فريدة في قيادتها وفي زمنها.

وهنا لا بد من التذكير، بحركة الارتداد التي فجرتها العصبيات القبلية، حينما توفي النبي. آنذاك كثُر المتنبئون «ولاقوا تعضيدا من أغلب المرتدين الذين وجدوا فيهم الرمز الروحي المفقود لحركتهم الانفصالية» (الشيخ عبد الله العلايلي: مقدمات لفهم التاريخ العربي).

لا غرابة اذن في أن يكون المتدين، في حيرة من أمره، امام ما يجري من نزاعات في البلاد العربية، يُقحم فيها الدين من قبل أفرقاء، كل منهم يريد قانونا يمنحه امارة وبئرا يطفح النفط منها. ويتملك المتدين أيضا القلق والخوف عندما يستقرئ الآخرون ما في نفسه وينطقون باسمه، ويحسبونه في عداد أنصار هذه الجماعة أو تلك. لقد تدثّرت القبيلة بعباءة الدين، وألغت وحدانية الفرد، وذاتيته. ولكن المأساة الحقيقية، تكمن في مصادرة العقل، وفي شل القدرة على المساءلة، تغليبا لسلطة امام القبيلة أو شيخها، وهي سلطة مطلقة ودائمة ما دام في جسده عرق ينبض.. هكذا، صارت مشاكل العرب تتناسخ، وتتوالد كالأورام.

ينجم عن هذا، استفحال المعادلات العبثية في الساحة العربية، واندفاع الأطراف الفاعلة عليها الى التصادم فيما بينها بحماسة كبيرة، الى حد أن العداوة التي باتت تضمرها هذه الأطراف لبعضها البعض، باتت أشد من عداوتها للمستعمر الذي يغتصب أرض فلسطين، ومن عداوتها للمحتل في بلاد الرافدين. فاذا تصدت فئة من الناس في بلد عربي، لجيش أجنبي جاء اليه غازيا، نـُمِطت هذه الفئة، وأُخرجت لها صفة طائفية أو مَذهبية أو عرقية أو حزبية، ونفرت لقتالها، ولاعتراض نضالها، في البلد ذاته فئات أخرى ادّعت تمثيل طوائف ومذاهب وأعراق وأحزاب. واللافت للنظر أن ما من أمر يثير نخوة الحكومات العربية كما تثيرها الفتنة المذهبية. فهي من جهة لا تجد حرجا في معاونة الغزاة، ولا تتورع عن ملاحقة المقاومين لهم ولا عن التنكيل بهم، ومن جهة أخرى لا توفر جهدا ولا تترك وسيلة الاّ وتلجأ اليها لتأجيج الصراع المذهبي لاغراق المقاومين الوطنيين في وحوله.

تقود، مقاتلة أو مضايقة أو سجن أو نزع سلاح من يقاوم المحتل، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى دعم الاحتلال والى اطالة وجوده. واستطرادا فان الأشخاص الذين يجيشون الأنصار تحت شعارات مذهبية، لا يؤمن بها في الحقيقة الا البؤساء الذين أعماهم الجهل والعوز عن دينهم ودنياهم، ثم يدفعونهم الى الاعتداء على نساء المقاومين وعلى أطفالهم، انما يرتكبون فعلا قبيحا ومؤذيا، ليس فقط بحق شعبهم بكل أطيافه، ولكن أيضا وبصورة خاصة بحق المتدينين المنمطين في المذهب الذي يدعي هؤلاء الأشخاص ظلما، النطق باسم أتباعه، ناهيك عن غير المتدينين المدرجين رغما عنهم، في هذا المذهب أو ذاك.

أن يُقدم فريق من الناس على التعامل مع العدو الذي يحتل بلادهم، ليس بالأمر الغريب، بالرغم مما يعنيه ضمنيا مثل هذا الفعل، من خطر على وحدة الوطن وعلى مشروع العيش المشترك الذي تآلفت حوله مكونات الشعب وانصهرت في كيان دولة قومية. واستنادا الى هذا المفهوم يكون الفريق الذي وقف الى جانب العدو قد نكث عهدا، وعليه أن يتحمل مسؤولية ما قام به. ولكن هذا التحليل لا يستقيم الا اذا كانت القومية تملأ مساحة الوطن كلها، وليس كما هو حال العرب اليوم، قبائل تتصارع في أوطان رسمت حدودها القوى الامبريالية في بدايات القرن الماضي. ومرد ذلك في نظر بعض المفكرين الى أن التربية الدينية لم تجر على النحو الذي جرت عليه في زمن النبي، ولم يُقض على المزاج العقلي القبلي مما أعاق التَخلـُّق بخلْق الأمة على شكل صالح.* الشيخ عبد الله العلايلي.

لا شك أن هذا المزاج العقلي القبلي، القاصر بطبيعته عن فهم الدين وعن فهم معنى الدولة، هو والى حد كبير، وراء استشراء التناقضات على الساحة العربية. من البديهي انه يصعب الجمع بين مهمة رجل الدين من جهة، وبين دور الناشط السياسي من جهة ثانية. والا استمرت الحروب القبلية والفتن المذهبية، وحلت بدائية شعار «أنصر أخاك ظالما أو مظلوما» مكان عظمة شعار آخر «لا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى».

لقد أراد النبي (ص)، من استبدال اسم يثرب بالمدينة، «أن يكرس نظرة لمكان السكن لم تكن معروفة في الجزيرة العربية. الجديد في هذا يكمن في (جرس الكلمة) مدينة.. حيث تتجاور مفردة (دين) ومفردة (دَين)» والدَين هو ما للمكان من حق على المواطن. فالنبي «أسس مدينة عربية، ارتقاء بالمواطن، من أجل كسر آلة الحرب القبلية، ليتعافى المكان من ويلات فقدان العقل البدوي للذاكرة» (كتاب يوسف صديق: «نحن لم نقرأ القرآن أبدا»).

* كاتب عربي ـ مقيم في فرنسا

الرافضون

سلام مسافر*

■ ثلاثة يرفضون عقد المؤتمر الدولي حول العراق، تحالف الحزبين الكرديين بزعامة طالباني وبارزاني، وتحالف كاديما واسرائيل بيتنا بزعامة ايهود اولمرت وافيغدور ليبرمان، والتحالف العراقي الموحد برئاسة عبد العزيز الحكيم وجلال الصغير.

تحالف اليمين الاسرائيلي الفاشي، يرفض اي تدخل دولي، يوفر حلولا وتسويات عادلة لمعضلات المنطقة وفي المقدمة، مأساة الشعب الفلسطيني، ولأن تل ابيب تخشى الاجماع الدولي على انتهاكاتها وضربها قرارات الشرعية الدولية، على هزالتها، عرض الحائط.

واذا كانت اسرائيل، واضحة في عدائها للحلول الدولية، فان احزاب وتحالفات الباطن مع الاحتلال، تضفي على موقفها المناهض لعقد المؤتمر مسوحا كاذبة وفي احيان كثيرة مضحكة، وتثير الشفقة على غباء مدبجيها.

فوزراء تحالف طالباني ـ بارزاني، يتحدثون عن ان المؤتمر يخل بسيادة العراق. ويصرح هوشيار زيباري، عبر سكرتيرته الانكليزية، او بدونها، لوسائل اعلام دولية، ان حكومة المالكي التي استأجر فيها حقيبة الخارجية، على قاعدة (من هالمال حمل جمال) قادرة على التعاطي مع جميع التحديات التي تواجهها، بما في ذلك القضاء على اكبر عدد من العراقيين، قبل انتهاء المهلة التي منحها تقرير بيكر ـ هاملتون، لخدم بوش في العراق.

اما عبد العزيز الحكيم، الذي ذهب بنعله وبشته الى واشنطن، باسطا اليد والعمامة، بحثا عن عطف ال بيت بوش، ومناشدة اخر معصوم فيهم عن الذكاء (جورج) ابقاء قواته في العراق لحين خروج المنتظر وربما بعده، فيعتبر توصية جدولة انسحاب قوات الاحتلال، ليست في محلها، وأكد في مقابلة مع CNN أن بعض المعلومات الواردة بالتقرير «غير دقيقة»، موضحاً أن الرابط الذي أشار اليه التقرير بين الشأن العراقي والصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي غير قائم، مؤكدا أن الملف العراقي يتسم بخصوصية.

وحسب الحكيم فان جدولة الانسحاب من شأنها أن تعرقل نقل المهام الأمنية من الجيش الأمريكي الى القوات العراقية. وهذه معادلة لا تركب الا فوق عمامة الحكيم الذي يرفض؛ استطرادا مقترح عقد المؤتمر الدولي، بتبعية مألوفة مع الرفض الايراني، وعلى منوال واحد في نسج الاكاذيب عن سيادة واستقلالية حكومة نوري المالكي وقدرتها على مواجهة التحديات.

واذ يرفض تحالف طالباني ـ بارزاني مقترح المؤتمر، فان الحزبين المتقاسمين للثروة والمهيمنين على مصالح الشعب الكردي، منذ زهاء العقدين من الانفصال عن الدولة العراقية التي صارا يتحكمان في مصير قسمها العربي، يدركان بأن دولا اقليمية من المحتم انها ستشارك في المؤتمر، لن تقبل بقيام دولة كردية كاملة السيادة.

ومع ان مطلب الاكراد في الدولة المستقلة، حق مشروع لا يجادل فيه اثنان، الا ان ممارسات الحزبين المتحالفين على مدى سنوات طويلة من التآمر، واشغال دول المنطقة في حروب مدمرة، تدفع الى التعامل بحذر، قد يصل الى حد العمل العسكري، مع مشروع الدولة الكردية المستقلة.

وليست تركيا الوحيدة بين البلدان الاقليمية المؤثرة، تتحسس مسدسها عند سماع اسم كوردستان، بل وايران ايضا التي مكث فيها جلال طالباني ومسعود بارزاني عقودا، ومد الاول زيارته الرسمية باسم العراق لطهران مؤخرا اسبوعا طمعا في المزيد من لوز وجوز الملالي حلفاء الامس، خصوم اليوم على الصفيح الساخن للعلاقات الايرانية ـ الامريكية. فطهران البراغماتية؛ تدرك ان الحزبين الحليفين، لا يمكن الوثوق بنواياهما، وبالتالي فانها تقدم الدعم بالقدر الذي يضمن المصالح الايرانية.

ولن تقبل طهران بقيام دولة كردية لانها ستفتح بذلك صندوق بندورا امام الاقليات العربية والاذرية (يشار الى انهم اكثر من الفرس) وغيرهما من الاقليات للمطالبة بالاستقلال، وحق تقرير المصير. ومع ايران تعارض حليفات واشنطن النفطيات في الخليج، قيام دولة الاكراد.

فاذا كانت الكويت، تأمل في ان يفضي اقليم الجنوب وفق تقاسيم الحكيم الى قيام عراق ضعيف، لن يطالب مغامر آخر على راس الحكم فيه بـ(القضاء السليب)، فان السعودية، ترفض لاعتبارات طائفية بالدرجة الاولى، قيام كيانات مستقلة وحتى فدرالية في العراق. ومن هنا فإن الوالي الامريكي الذي اخذ بعد اربع سنوات عجاف من احتلال العراق وتدمير شعبه؛ يميل الى فكرة عقد المؤتمر الدولي سيواجه، اعتراضات اقليمية، ليس ضد فكرة المؤتمر فحسب، بل وعلى النهج الذي يعتزم من خلاله ادخال تعديلات على سياسة امريكا في الشرق الاوسط.

بيد ان بوش يأمل في ان تقدم الاسرة الدولية عبر المؤتمر العتيد، سلما لخروج قواته من البئر التي حفرها في العراق ويزداد عمقا كل يوم مع تصاعد عمليات المقاومة، ومصرع الألوف من جنوده القتلة، ما يفسر حماسته المفاجئة لمقترح طالما قاومته الادارة الامريكية منذ ان دنست قواتها أرض العراق.

الواضح، فان الامريكان يريدون من خلال المؤتمر العتيد، مخرجا «مشرفا» من المستنقع العراقي. ولان عملاء واشنطن في المنطقة الخضراء، لا يريدون للشعب العراقي مخرجا من المحنة، قبل ان يأتوا على كل الزرع والضرع في بلاد الرافدين، فانهم مع اسرائيل يرفضون المؤتمر، بل وينسقون مع اجهزتها التي استباحت العراق من شماله الى جنوبه في تصفية مناهضي الاحتلال، واغتيال علماء العراق، ونخبه من كل الطوائف والمذاهب والاعراق، لان هذه النخب لن ترضى بعبودية الفتاوى وولاية الفقية، وتقاوم مصادرة العقل لصالح الغيبيات الساذجة، وتقاتل من اجل الخبز والحرية والكرامة، تأسيسات يكرهها المحتلون، وخدمهم.

الجانب الاخر الذي ترتعد فرائص لصوص بغداد منه، ان المؤتمر ان التأم، فان صوت المقاومة سيطغى على وقائعه، فقد تاكد للامريكان، والانكليز، ان المقاومة تمثل الرقم الصعب في المعادلة العراقية، وان الحل لن يستقيم بدونها. لكن لا بوش المعصوم عن الذكاء والمريض بأوهام النصر، ولا عملاء الاحتلال وخدمه، مستعدون حاليا، للاعتراف بحقيقة المقاومة. والى ان يصل العقل الى رؤوسهم متأخرا، فان العدوان الامريكي يسحق الاف العراقيين، والاقتتال الطائفي على يد مليشيات بدر وجيش المهدي، والمليشيات الطائفية على ضفتي النهرين العظيمين، تصفي آلافا اخرين..

وحتى من يتنطعون لتمثيل «طائفة مقابل اخرى، امثال الهاشمي والدليمي، وغيرهم من الضالعين فيما يسمى بالعملية السياسية، غير معنيين كثيرا بتسوية على اساس دولي للمحنة العراقية، لان اية تسوية ناجعة، ستبدأ من الغاء نظام التحاصص الطائفي، ما يفقد هؤلاء وظيفتهم في المؤسسة الحاكمة، وسيتم الاستغناء عن خدماتهم ككوبارس في الجوقة الطائفية، حال عودة معايير الكفاءة لاختيار الوزراء والمسؤولين،

فأمثال الهاشمي والدليمي، ممن منحوا العملية السياسية، الخاسرة، شرعية مزورة، لا يتمتعون بمواهب تؤهلهم لدور قيادي في الدولة، شأنهم شأن الحكيم والصغير ومن لف لفهم ممن يدعون تمثيل الطائفة الاخرى، التي تذبح ايضا في مسلخ التحاصص وفقا لسيناريو رسمه بريمر ورامسفيلد، ويريد بيكر وهاملتون، تغيير قواعده، عبر توصيات تهدف الى خفض الاخطار المحيطة بقوات الاحتلال، وانقاذ سمعة الولايات المتحدة، ولا تقدم حلولا لاخراج العراقين من المحنة. وربما يكون المؤتمر الدولي الذي يعارضه تحالف الطائفيين، والشوفينيين في العراق، والمنسجم مع نهج الدولة العبرية، بداية الطريق نحو وقف نزيف الدم في بلادنا.

والى ان يلتئم المؤتمر المقترح، فان على القوى المناهضة للاحتلال، وفصائل المقاومة ايقاع المزيد من الخسائر في صفوف المحتلين. وفي نفس الوقت، مقاضاة الادارة الامريكية، بمن في ذلك رموزها المتساقطون، امثال رامسفيلد، على الجرائم التي ارتكبت وترتكب وعددها بالالوف وخسائرها تقترب من المليون عراقي مدني، يضاف اليها جرائم سنوات الحصار، وتجريب مختلف انواع الاسلحة المدمرة، وولادة اجيال من العراقيين المرضى والمعاقين والمشوهين.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في موسكو

معركة شوارع في الرملة

سهيل كيوان *

■ لسبب وجيه عاش أهالي مدينة الرملة العرب حلما ورديا في الأسابيع الأخيرة كاد يشعل فتنة مؤجلة بين العرب واليهود في المدينة التي يبلغ عدد سكانها حوالي سبعة وستين ألف نسمة والتي تقع على مرمى قنبلة غاز مسيلة للدموع من مدينة اللد، هذا الحلم شغل وسائل الاعلام العبرية والعربية المحلية لأكثر من أسبوعين ويتلخص بأن العرب الذين يشكلون عشرين بالمائة من سكان المدينة (التي مصدر تسميتها الرمل) حلموا بحسن نية أن يكون للشوارع في الأحياء العربية التي يقطنونها أسماء عربية! فتوجهوا الى رئيس بلديتهم اليهودي الليكودي بطلبهم البسيط هذا، وتساءلوا بحسن طوية و(بالأمل) بما أن لنا حاراتنا ولكم حاراتكم ولنا شوارعنا ولكم شوارعكم فلماذا يا ترى تفرضون على شوارعنا أسماء رموز عبرية مثل (بياليك وموشيه رابينو) فنحن لا تنقصنا الرموز، وحتى مؤسس هذه المدينة منذ ثلاثة عشر قرنا كما تعرفون هو من جماعتنا ويدعى الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك! ألا يحق لشوارعنا أسماء عربية! (ويا حرّة مع مين علقتي)! فقد طار صواب رئيس البلدية تماما ويدعى (يوئيل لافي وهو من أصل بولوني) واعتبر هذا المطلب محاولة انقلابية تمسّ الركن الثالث من أركان اسرائيل ألا وهو تغيير أسماء الشوارع والمواقع العربية الى عبرية، وبناء عليه طالبهم بالرحيل عن المدينة الى الجحيم فان لم يجدوا مكانا فليدبّروا حالهم في قرية عربية مجاورة من الفئة الناجية من دمار النكبة الشامل! وانهال بالمسبات من (الزنار وتحت) بألفاظ لا يهتدي اليها سوى (فاعلات تاركات) على أطراف مدينته، ونشر الخبر عن أحلام عرب الرملة في الاعلام العبري كأنها عملية ارهابية ولكن لحسن الحظ لم تقع ضحايا، وظهرت خلال ساعات مئات الردود والتعليقات التي تحيي الرئيس على بسالته وصموده في وجه أحلام المتطرفين العرب! وراحوا يقترحون بسخرية أسماء عربية لشوارعهم بما أسعفتهم به جهالتهم! وطبعا أخذ سكان الرملة العرب على خاطرهم فهم لم يقصدوا القاء اليهود في اليمّ الأبيض المتوسط، وكل ما أرادوه هو أن يكونوا على تناغم مع أسماء مرابع طفولتهم وشيخوختهم ورفاتهم! طبعا هرع أعضاء الكنيست العرب غاضبين مستنكرين التصريحات العنصرية وطلبوا بحث القضية بشكل عاجل في أروقة الكنيست! وبشكل عاجل تحولت القضية الى المطالبة فقط باعتذار من رئيس البلدية على تصريحاته العنصرية فلف ودار ولم يعتذر بل أخرج المزيد مما في مصرانه الغليظ من بذاءات عن طريق فمه، وبقيت الشوارع بأسماء عبرية والعنصرية بألف خير وسلامة!

قضية الأسماء هي واحدة من ثلاثة اقانيم قامت عليها اسرائيل فبعد القتل والتهجير عام 48 جرى تدمير منهجي للفن المعماري ذي الطابع العربي الاسلامي، تلته عملية تغيير المسميات بما يلائم ليس فقط نظرية أرض بلا شعب بل ايضا شوارع ومدن بلا أسماء!

ولكن اذا فهمنا الوضع في المدن اليهودية أو التي صارت ذات أكثرية يهودية فكيف نفهم أنه لا أسماء اطلاقا للشوارع في المدن والقرى التي لا يعيش فيها سوى العرب! في مدينة الناصرة مثلا توجد ثلاثة او اربعة شوارع تحمل اسماء وما تبقى فهي نكرات..وبعضها حمل أرقاما تحتاج لحاسوب لحفظها وهكذا وضع بقية المدن والقرى العربية! تورطت مرة في حياتي ودخلت عضوية المجلس البلدي فتحمست وأثرت القضية ورحت اقترح أسماء طالما حلمت بها لشوارع بلدتنا لأكتشف وبسرعة أن شق شارع في جبل من الغرانيت بالشوكة والسكين أسهل بكثير من تسميته، فالخلافات الأولية تبدأ بيننا فقد تقترح اسم مفكر أو مناضل عظيم بنظرك سيتضح لك بعد دقائق أنه فاسق ولا يمكن أن نكافئه بتسمية شارع باسمه، وقد يقترح البعض اسما ترى أنت فيه (قطعة من مؤخرة بغل) وليس أكثر! أما اذا حدثت المعجزة واتفقنا على التسمية حينئذ يتم نقل الاقتراحات الى لجنة التسميات في الكنيست وهي تبت بالموضوع، وهذه اللجنة كلفت نفسها بمهمة الذهول من أي اسم عربي قد يوحي أو يحمل رمزا مناهضا أو ممانعا، فاذا اقترحت مثلا اسم عبد الرحيم محمود الذي حمل روحه على راحته سيقترحون عليك شارع البطيخ الذي يحمل روحه ومذاقه في لونه! واذا اقترحت ساحة أو شارع الشهداء لأن لكل قرية نصيبها منهم اقترحوا عليك ساحة الخرفيش أو اللوف وحتى قضيب العبد!

لقد أثبتت الشوارع في مناطق الصراع أنها ليست للمشي فقط، اسم الشارع هو جذور وتاريخ وثقافة ومستقبل! أما الاصرار على ابقائها بلا أسماء فهو جزء من نهج الالغاء والتجهيل المستمر ضد سكان البلاد الأصليين وأجيالهم القادمة! أن تعيش في شارع رقم 3456 وصديقك في شارع 1320 وخطيبتك في زقاق 399 فهذا يعني أنكم كلكم صفرعلى شمال التاريخ! أطفال الرملة العرب لم يستسلموا وحملوا لافتات بأسماء مفكرين وقادة عرب يحلمون بها لشوارعهم وتظاهروا أمام البلدية التي ردت عليهم بمزيد من العنصرية! فعلا انها معركة شوارع يجب دعمها ومواصلتها وتأجيجها حتى تحصل شوارعنا وأحياؤنا على الأسماء التي تليق بأرواحنا فهي ليست مقطوعة من شجرة كما يريد لها قادة اسرائيل بل هي فرع من شجرة طيبة (أصلها ثابت وفرعها في السماء)!

* كاتب من فلسطين